الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب (١٩١٤-١٩٣٢م)

م. اناس حمزة الجيلاوي
كلية التربية الاساسية/ جامعة بابل

المقدمة

كان العراق من الاقطار العربية التي انشغل الساسة البريطانيون كثيرا في كيفية السيطرة عليه لأسباب عديدة منها:
أولاً: اسباب استراتيجية قائمة على اساس ربط السواحل الشرقية للبحر المتوسط بمدخل الخليج العربي وصولا الى المستعمرات البريطانية في الهند (درة التاج البريطاني).
ثانياً: اسباب اقتصادية، متمثلة بالمطامع البريطانية في امكانيات البلد الاقتصادية من خامات ومواد اولية كانت المصانع البريطانية بحاجة ماسة لها في اعقاب الثورة الصناعية، وقد استغلت بريطانيا كل السبل لتمهيد الطريق فاستغلت التجار والبحارة والدبلوماسيون والقناصل والسياح والخبراء اللذين كانوا يكتبون تقارير مفصلة ودقيقة عن العراق واضعين بذلك اولى اسس وقواعد الاحتلال.

انتهزت بريطانيا فرصة اندلاع الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨م) لتضع مخططات ممثليتها في المنطقة موضع التنفيذ، وتهاجم قواتها العراق من منطقة الخليج العربي وتحتله، ومن هنا تبدأ فترة الحكم البريطاني ونهاية الحكم العثماني للعراق الذي استمر اربعة قرون (١٥٣٤-١٩١٧م) وهنا تكمن اهمية البحث وسبب اختياره في كونه يمثل مرحلة مهمة من تاريخ العراق الحديث ويكشف طبيعة الاستعمار الجديد وما اتسم به من سيطرة عسكرية واستغلال اقتصادي للقطر العراقي من جهة ورفض الشعب العراقي لهذا الوجود الاجنبي المتمثل بالموظفين البريطانيين من جهة اخرى.

من جانب اخر فقد عملت بريطانيا طيلة فترة وجودها في العراق على استغلال كل امكانيات القطر الاقتصادية من خلال الاعداد الكبيرة لموظفيها في العراق والرواتب العالية والامتيازات الكثيرة التي كانوا يتمتعون بها وهي احدى وسائل الدول الاستعمارية باستغلال الشعوب ونهب خيراتها.

اطار البحث وتحليل المصادر

تألف البحث من اربعة مباحث ومقدمة وخاتمة، تكون المبحث الاول من فقرتين، الاولى تناول الاهتمام البريطاني بالعراق ومنطقة الخليج العربي منذ اواخر القرن السابع عشر، ثم صراع الدول الاوربية من اجل الوصول الى المنطقة، اما الفقرة الثانية فقد تطرق الى الاحتلال البريطاني للعراق خلال سنوات الحرب العالمية الاولى وسير العمليات العسكرية.

تناول المبحث الثاني الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترة الاحتلال العسكري (١٩١٤-١٩١٨م) واجراءات الحكومة البريطانية لوضع اسس (إدارة القطر المحتل) من خلال اصدار مجموعة من الاوامر العسكرية وتعيين موظفين بريطانيين حكاما عسكريين وموظفين إداري ين في مختلف انحاء البلاد والمباشرة بتشكيل العديد من المؤسسات الإدارية والاقتصادية والعسكرية تحت اشراف البريطانيين والهنود.

وناقش المبحث الثالث الامتيازات التي حصل عليها الموظفون البريطانيون من خلال المعاهدات العراقية البريطانية منذ عام (١٩٢٢-١٩٣٠م) كما تابع الفصل ايضا التطورات السياسية في العراق بقدر تعلقها وصلتها بموضوع الموظفون البريطانيون في العراق.

بينما تطرق المبحث الرابع الى الموقف العراقي من وجود الموظفين البريطانيين ويقصد به موقف (الملك فيصل الاول) والحكومات العراقية المتعاقبة والمجلس التأسيسي والاحزاب الوطنية والرأي العام من وجود الموظفين والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها.

تحليل المصادر

اعتمد البحث على عدد متواضع من الكتب العربية والمعربة، يأتي في مقدمتها كتب الموظفين البريطانيين انفسهم، حيث سجلت هذه المؤلفات معلومات دقيقة ومفصلة عن الموظفين البريطانيين واعدادهم في العراق ومقدار الرواتب العالية التي كانوا يتقاضونها، وفي مقدمة هؤلاء المؤلفين وكيا الحاكم السياسي (ارنولد تالبوت ولسن) الذي ألف كتابا ترجم بجزئين تحت عنوان (بلاد ما بين النهرين بين ولائين).

واستفاد البحث ايضا من كتاب سكرتيرة المندوب السامي (المس بيل) المعنون (فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤–١٩١٨م)، كما استند البحث على المراجع الاساسية في متابعة شؤون الموظفين البريطانيين في العراق وخاصة كتاب (فيليب ويلارد ايرلاند) المعنون (العراق دراسة في تطوره السياسي)، وكتاب (عبد المحسن السعدون) لمؤلفه (لطفي جعفر فرج) وكتاب (تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤–١٩٣٢م) لمؤلفه عماد الجواهري.

كما اعتمد البحث على مؤلفات السيد (عبد الرزاق الحسني) وهي مؤلفات لا يستغني عنها الباحث في تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

من جانب اخر فقد اعتمد البحث على ملفات المركز الوطني لحفظ الوثائق وبخاصة ملفات البلاط الملكي ومقررات مجلس الوزراء والتقارير المالية والاقتصادية، وملفات الموظفين البريطانيين، وبعض التقارير البريطانية المرفوعة الى عصبة الامم خلال الفترة (١٩٢٠–١٩٣٢م) وبعض الصحف العراقية.

المبحث الاول

الاحتلال البريطاني للعراق

الصراع الاوربي والمشاريع البريطانية من اجل الوصول الى العراق:

أولت الدول الأوربية وبخاصة بريطانيا اهتماما" متميزا " بمنطقة الخليج العربي بصورة عامة والعراق بصورة خاصة ويعود تاريخ ذلك الاهتمام الى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن

السابع عشر حينما أخذت شركة الهند الشرقية[١] بفتح وكالات لها في الخليج العربي ومدينة البصرة، فقد أسست لها وكالة مؤقتة عام (١٧٢٣م) أصبحت دائمية عندما انتقلت اليها وكالة بندر عباس عام (١٧٦٣م) واستمرت وكالة البصرة حتى عام (١٧٧٨م) حينما أصبحت تعتبر مركز النشاط الرئيسي لنشاط شركة الهند الشرقية[٢]، التي أكدت في تقاريرها الى الحكومة البريطانية بان العراق يتمتع بموقع استراتيجي بصفته اقصر الطرق للاتصال بالهند (درة التاج البريطاني).

وعلى هذا الأساس قامت بريطانيا ومنذ عام (١٨٣٠م) بدراسة مدى صلاحية نهري دجلة والفرات للملاحة[٣]، توالى بعدها ظهور المقترحات التي كان هدفها ربط السواحل الشرقية للبحر المتوسط بمدخل الخليج العربي، مثل سكة حديد وادي الفرات[٤].

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأ صراع الدول الأوربية حول مستقبل ممتلكات الدولة العثمانية التي أخذت تعاني من حالة الضعف والانحلال التدريجي مما أدى الى ظهور ما يسمى بـ(المسألة الشرقية)[٥] والذي كان يعني صراع الدول الكبرى من اجل تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية والحصول في وقت مبكر على امتيازات في الأقطار العربية الخاضعة لسيطرتها.

سارعت المصالح الفرنسية لافتتاح قناة السويس في (١٧تشرين الثاني١٨٦٩م) وكان لهذا المشروع رد فعل واضح انعكس أثره على المشاريع البريطانية في وقت لاحق[٦].

من جانب اخر فقد أخذت المانيا بتقديم المساعدات المادية والمعنوية الى الدولة العثمانية والتي كانت بأمس الحاجة اليها، خاصة وان الدولة العثمانية كانت تبحث عن حليف لها يمد لها يد المساعدة للوقوف بوجه الغزو الروسي المحتمل لمنطقة مضائق البسفور والدردنيل وللوقوف بوجه المطامع الفرنسية واحتمالات غزوها للشواطئ السورية[٧].

تمكنت المانيا (لأسباب عديدة) من كسب ثقة العثمانيين، حيث أقام الساسة الالمان وفي مقدمتهم الامبراطور (فردريك وليم الثاني) (١٨٨٨-١٩١٨م) علاقات أطمأنت لها الدولة العثمانية، حصل بعدها الألمان على امتياز لبناء سكة حديد تمتد من برلين الى بغداد وهو مشروع تجاري لمجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الالمان[٨] ممن توافد خبرائهم على العراق ابتداءً من عام (١٨٧١م) وأكدوا في تقاريرهم بأنه (يطفو على بحيرة من النفط) وبإمكان العراق ان يكون مركزا رئيسا لإنتاج القطن في العالم[٩]، وقد تمت الموافقة على امتياز سكة حديد رسميا في (٥ آذار ١٩٠٢م)[١٠]، سكة الحديد ستصل الى الكويت في وقت كانت فيه بريطانيا تعتبر مياه الخليج العربي ملكا لها[١١]، ورغم إنها حاولت ان تظهر (شعورا طيبا) تجاه المشروع لكن موقفها الحقيقي تجسد فيما قاله احد خبرائها عام (١٩٠٤م) (ان بلادة رجال السياسة عندنا هي التي أوصلتنا الى هذا المأزق المحرج)[١٢] خاصة وان المطامع البريطانية في العراق لم تقتصر على جنوبه فقط بل اكد اللورد كيرزن نائب الملك في الهند (١٨٩٩-١٩٠٥م) منذ عام (١٨٩٢م)[١٣] بضرورة السيطرة على بغداد وأعاد تأكيده عام (١٩١١م) حينما قال في مجلس اللوردات:

((من الخطأ ان نفترض ان مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج العربي، لأنها ليست كذلك كما انها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد، وإنما تمتد شمالا الى بغداد نفسها))[١٤].

وخوفا على طريقها المختصر حاولت بريطانيا الدخول في سلسلة من المفاوضات مع الالمان توصل بعدها الطرفان الى اتفاق تم التوقيع عليه في (١٥ حزيران ١٩١٤م)[١٥] تعهد بموجبه كل طرف باحترام مصالح الطرف الأخر، لكن هذا الاتفاق لم يكن سوى (هدنة قلقة) انهارت باندلاع الشرارة الاولى للحرب العالمية الاولى.

الاحتلال البريطاني للعراق خلال سنوات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨م)

بعد إعلان الحرب العالمية الاولى وانحياز الدولة العثمانية الى جانب دول الحلفاء، صدرت أوامر الحكومة البريطانية الى لواء المشاة السادس عشر بالتحرك من الهند الى الخليج العربي بقيادة أمير اللواء (ديلامين) ولذلك سميت هذه الحملة بحملة (d) التي واصلت احتلال الحاميات العثمانية المتواجدة على جانبي شط العرب بعد احتلالها للفاو في (١٤ تشرين الثاني ١٩١٤م)[١٦].

وفي الثاني والعشرين من العام نفسه احتلت القوات البريطانية مدينة البصرة بقيادة الجنرال(ارثر ارنولد باريت) قائد القوات البريطانية في العراق (١٩١٤-١٩١٥م)[١٧].

تسلم السير (جون نكسن) في (٩نيسان ١٩١٥م) قيادة القوات البريطانية في العراق[١٨]، وقد خاض واحدة من المعارك المهمة ضد العثمانيين والقبائل العراقية المساندة لهم في الشعيبة استمرت مدة (٧٢ ساعة) من (١٢-١٤ نيسان ١٩١٥م) انتهت باندحار العثمانيين وانسحاب قواتهم باتجاه الشمال[١٩]، وقد أزال انتصار البريطانيين على العثمانيين في موقعة الشعيبة خطر العثمانيين على القوات البريطانية المتواجدة في مدينة البصرة[٢٠] وفتح أمامها المجال للتقدم باتجاه الشمال.

وعلى هذا الأساس تقسمت القوات البريطانية الى محورين:

المحور الأول، سار باتجاه نهر دجلة وواصل احتلاله للمدن العراقية، إذ احتل القرنة في (٩ كانون الأول ١٩١٥م)، كما احتل العمارة في حزيران ١٩١٥م)[٢١].

أما المحور الثاني، فقد واصل زحفه باتجاه نهر الفرات واحتل مدينة الناصرية في (٢٤ تموز١٩١٥م) بعد مقاومة عنيفة من قبل القوات العثمانية التي انسحبت باتجاه مدينة الكوت، واتخذت لها مواقع دفاعية فيها[٢٢].

ويبدو إن الانتصارات التي حققتها القوات البريطانية شجعت حكومة الهند على الاستمرار في احتلال بقية المدن العراقية بالسرعة الممكنة وبخاصة مدينة بغداد.

تمكنت القوات البريطانية من دحر القوات العثمانية في منطقة السن (ستيات) تراجع بعدها العثمانيون الى سلمان باك جنوب بغداد، وقد حاولت القوات البريطانية مهاجمة القوات العثمانية في بلدة سلمان باك، وتمكنت من إحراز بعض الانتصارات عليها، بل كاد الفوز يحالفها لولا وصول القوة العثمانية الجديدة بقيادة (خليل باشا) الذي تمكن من دحر القوات البريطانيين وإجبارهم على التراجع في (٢٥تشرين الثاني ١٩١٥م) فاتخذوا من مدينة الكوت موقعا دفاعيا لهم بعد إن أكملوا انسحابهم في (٣ كانون الأول ١٩١٥م)[٢٣].

طوقت القوات العثمانية القوات البريطانية في الكوت، وقطعت عنها طرق الإمدادات، كما واصلت مدفعيتها قصف مدينة الكوت والقوات البريطانية المتواجدة فيها، وبعد حصار استمر من (٣ كانون الأول ١٩١٥م) الى (٢٩ نيسان ١٩١٦م) استسلمت القوات البريطانية البالغ عددها (١٣,٣٠٩)[٢٤] بين ضابط وجندي، وقد تم أسرهم وإرسالهم مع قائدهم طوزند الى الاناضول، وفي (١٩ كانون الثاني ١٩١٦م) تسلم مسؤولية القيادة في العراق الفريق (بيرسي ليك) كما قامت حكومة الهند بإرسال قوات إضافية إلى العراق بلغ عددها (٤٠,٠٠٠) ضابط وجندي[٢٥].

استأنف البريطانيون هجومهم في (٩ كانون الثاني ١٩١٧م)، فاحتلوا الكوت واخذوا يطاردون القوات العثمانية المتقهقرة نحو الشمال، وبعد عدة معارك احتل الجنرال (ستانلي مود) بغداد في (١١ آذار ١٩١٧م)[٢٦].

واصل بعد ذلك البريطانيون احتلال باقي المدن العراقية، فقد تمكنوا من احتلال خانقين في عام (١٩١٧م) وكذلك الرمادي في أيلول من العام نفسه، وواصلوا تقدمهم باتجاه الشمال، وفي (٣٠ تشرين الاول ١٩١٨م) عقدت هدنة موندروس التي انهت حالة القتال بين الأطراف المتحاربة، وكانت القوات البريطانية على مشارف مدينة الموصل، ورغم إعلان الهدنة لكنها لم تلتزم ببنودها حيث واصلت احتلال باقي المدن العراقية، وتمكنت من احتلال مدينة الموصل في (١٠ تشرين الثاني ١٩١٨م) وبذلك أصبح العراق خاضعا للسيطرة البريطانية بعد ان كان خاضعا للحكم العثماني[٢٧].

المبحث الثاني

الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترة الاحتلال العسكري (١٩١٤-١٩١٨م)

واصل البريطانيون خلال السنوات الاولى من الحرب وضع اسس إدارة القطر المحتل، وقد واجهتهم جملة من المشاكل كان في مقدمتها انسحاب الموظفين العثمانيين مستصحبين معهم الوثائق والسجلات الحكومية بينما اتلفت الحرب القسم الاخر منها[٢٨]، وقد اتخذت قوات الاحتلال البريطاني من مدينة البصرة قاعدة لها خلال السنوات الاولى للحرب ومارس فيها الضباط السياسيون وفي مقدمتهم السير (بيرسي كوكس) ومعاونه (ارنولد ولسن) نشاطهم السياسي واتصالاتهم لتأسيس نظام الإدارة المدنية[٢٩].

تولى (بيرسي كوكس) مهمة استقبال القادمين من الهند وتوزيعهم على اساس حاجة القوات البريطانية في العراق كضباط سياسيين في الوحدات العسكرية أو في الإدارة المدنية، واحتفظ لهم كوكس بسجلات خاصة بأسمائهم[٣٠]، وبعد احتلال مدينة البصرة في (٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤م) من قبل القوات البريطانية وابتعادها عن خط القتال، فقد تم تحويل الرائد (ميك) من حاكم عسكري الى ضابط سياسي لمدينة البصرة يساعده في ذلك الملازم مالكوم في الزبير والنقيب مكدر من في العشار، وقد واصل هؤلاء الضباط السياسيون اتصالاتهم لكسب عدد من المتنفذين وبعض العناصر الراغبة للتعاون معهم[٣١].

وعلى ضوء نتائج المعارك العسكرية ضد العثمانيين فقد استمرت بريطانيا باستبدال قادتها العسكريين، فبعد ان تمكن الجنرال (آرنولد باريت) (١٩١٤-١٩١٥م) من احتلال مدينة البصرة حل محله الفريق (جون نكسن) في (٩ نيسان

١٩١٥م) وقد خاض بعد وصوله الى العراق معركة الشعيبة التي انتهت باندحار القوات العثمانية، وفي (كانون الاول ١٩١٦م) استبدلت القيادة البريطانية الجنرال نكسن بالجنرال (بيرسي ليك) الذي اقترح بناء السكك الحديد في العراق لتسهيل مهمة القوات البريطانية المحاصرة في الكوت، وفي (آب ١٩١٦م) اصبح الجنرال مود قائدا عاما للقوات البريطانية في العراق الذي تمكن من احتلال بغداد[٣٢].

من جانب اخر واصلت سلطات الاحتلال البريطاني خلال فترة (١٩١٤-١٩١٥م) تأسيس بعض الدوائر المتعلقة بحاجة القوت البريطانية المتواجدة في البصرة التي كانت تتألف من البريطانيين، وكذلك الهنود اللذين اجبرتهم الحكومة البريطانية للقتال ضد العثمانيين وللعمل ايضا في المشاريع التي تتطلبها الحاجة العسكرية البريطانية في العراق، وقد حصل هؤلاء الاجانب في العراق على امتيازات فرضها القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني، ومن هذه الامتيازات السيطرة الأطعمة والإيجارات ومياه الشرب[٣٣]، وتحديد حركات الأشخاص من سكان المناطق المحتلة وكذلك إجبار أصحاب الزوارق وسواق العربات على نقل جميع الضباط البريطانيين ونسائهم وكل العاملين في خدمتهم وتفضيلهم على سكان القطر المحتل[٣٤]، وقد شددت سلطات الاحتلال من خلال مجموعة من الإعلانات التي أصدرتها، عقوبة المخالفين لأوامر القوات العسكرية[٣٥].

ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا قد اتبعت سياسة (تهنيد العراق) وبخاصة في المنطقة الجنوبية من خلال إشاعة القوانين والأنظمة الهندية[٣٦]، كما نقلت من الهند الى الإدارة في العراق جميع العناوين والأسماء مثل الحاكم الملكي العام، والحاكم السياسي، ومعاون الحاكم السياسي، وضابط الواردات وغيرها ، وكان معظم الهنود اللذين استقدمتهم بريطانيا الى العراق من المحكومين وأصحاب السوابق واللذين لم يسبق لهم العمل في الأعمال والوظائف التي أوكلت اليهم في العراق[٣٧].

من جانب اخر فقد استمرت السياسة البريطانية القائمة على أساس ترسيخ الوجود البريطاني في العراق، اذ استبدلت نظام البوليس الحربي بأخر على النمط الهندي[٣٨]، كانت غالبية افراده من الهند، وقد بلغ عدد أفراد الشرطة خلال الفترة التي سبقت احتلال بغداد حوالي (٤٠٠) شرطي[٣٩]، ولان القضية أصبحت قضية احتلال البلاد وليس الحرب فقد اهتمت سلطات الاحتلال بتأمين الموارد المالية لسد احتياجات قواتها العسكرية في العراق، ولذلك اهتمت بدوائر الواردات خاصة ما يتعلق منها بالإيرادات المالية وإدارة شؤون الكمارك، وقد وصل الى العراق في (كانون الثاني ١٩١٥م) (هنري دوبس)[٤٠]، ليصبح معتمدا للواردات فقام بالتعاون مع غاريت الذي كان يعمل في شؤون الواردات بالتعرف على أساليب الجباية العثمانية ومقدار الضرائب المفروضة سابقا، ثم اخذ يفرض ضرائب على ضوء حاجة البلاد الماسة، فقد فائض ميزانية قوات الاحتلال خلال الفترة (١٩١٥-١٩١٦م) مبلغا قدره (٢، ٩٤٦، ٢٨٩) روبية[٤١]، كما انتدبت قوات الاحتلال البريطاني احد ضباط مصلحة الكمارك الهندية وهو (المستر واتكنس) ليشغل وظيفة محصل لرسوم الكمارك في البصرة[٤٢]، وقد ضاعف الضرائب المفروضة عما كانت عليه في العهد العثماني، كما اسست حكومة الهند في مدينة البصرة المصرف الشرقي والذي كان له فرع في بغداد قبل الحرب، وقد فتح المصرف المذكور ابوابه في البصرة في (٣٠ آيلول ١٩١٥م)[٤٣]، كما باشرت سلطات الاحتلال بتشكيل المحاكم، ففي (آب ١٩١٥م) شرع القائد العام لقوات الاحتلال قانونا يعرف ب (قانون الاراضي المحتلة العثماني) على غرار القانون الجنائي والمدني الهندي، وقد تأسست بموجب هذا القانون المحاكم المدنية والجزائية المكملة لاعمال المحاكم العسكرية في مدينة البصرة[٤٤].

وبعد اتساع رقعة الاحتلال من خلال سيطرة البريطانيين على مدينتي الناصرية والعمارة والتي كانت تشكل ولاية البصرة، سارعت بريطانيا بتعيين الحكام العسكريين ومساعديهم في الدوائر السياسية ودوائر الواردات من امثال (بارنيت ودكسون، ادمونز، فاول، هولاند، مكفرسون، مارس، نويل وفلبي[٤٥].

وبعد فشل القوات البريطانية في احتلال بغداد وتطويق قواتها من قبل القوات العثمانية في الكوت، ظهرت الحاجة الى بناء سكك الحديد في العراق وسارعت وزارة الحرب البريطانية الى إرسال احد منتسبي مصلحة السكك الحديد الهندية وهو(المستر أ ج. جي. وايت) مديرا لمشاريع السكك الحديد في العراق وقد وصل في (نيسان ١٩١٦م)[٤٦]، وبعد احتلال بغداد من قبل الجنرال مود في (١١ آذار ١٩١٧م) انتشر الضباط السياسيون ومساعدوهم خلال الفترة (١٩١٧–١٩١٨م) في جميع المدن التابعة لولاية البصرة، فقد تنقل الميجر (ديكسون) بين سوق الشيوخ والناصرية والتي أصبح حاكما سياسيا فيها عام (١٩١٧م)، كما تنقل مساعده (هايسن) بين الشطرة وسوق الشيوخ أيضا كما تنقل في المناطق ذاتها (بورترام توماس)[٤٧].

وحينما أستأنف البريطانيون تقدمهم نحو الشمال واحتلالهم لمدن العراق الشمالية من (١١ تموز ١٩١٧م) ولغاية (٣١ تشرين الاول ١٩١٨م) وعندما أعلنت الهدنة[٤٨] أصبح العراق بعدها خاضعا لسيطرة الحكام السياسيين البريطانيين، وقد رفعت الحكومة البريطانية في (تموز عام ١٩١٧م) منزلة رئيس الحكام السياسيين الى حاكم ملكي عام[٤٩]، كما واصلت تعيين ضباطها العسكريين في مختلف المدن العراقية.

من جانب أخر فقد تدفق على العراق الآف الهنود والبريطانيين ذلك لان سياسة الحكومة البريطانية ومقرها العام ابتداء من عام (١٩١٧م) اصبحت منصبة على استقرار اكبر عدد ممكن من القطعات العسكرية (ضباط وجنود) في بغداد تحت اشراف الضابط السياسي الاول (بيرسي كوكس)[٥٠]، وقد كشف (ارنولد تالبوت ولسن) وكيل الحاكم الملكي العام عن سياسة الحكومة البريطانية في العراق حينما قال: ((وفي (أيار ١٩١٧م) اناب نور كشف عن نوايا الحكومة البريطانية على الوجه القاطع وذلك حين علمنا سرا بأنها تفكر في اقامة نظام تغلب عليه الصفة البريطانية في ولاية البصرة طبقا لنصوص اتفاقية سايكس – بيكو، وان يتبوأ مقام الصدارة فيه مندوب سامٍ، اما في بغداد فيكون الحكم عربيا تحت الحماية البريطامية))[٥١].

وعلى هذا الاساس فقد استغل موظفو الإدارة البريطانية (المدنيين والعسكريين) كل السبل لزيادة عددهم في العراق، ففي مجال اصلاح نظام ملكية الاراضي الزراعية تشير الدلائل الى وجود اتجاهين في السياسة البريطانية:

الاتجاه الاول: كان يؤكد على اهمية الاستفادة من فوضى نظام ملكية الاراضي الزراعية لتعزيز الوجود البريطاني وزيادة عدد الموظفين البريطانيين، وقد عبرت عن هذا الرأي الرسالة الصادرة عن قسم تجارة ما وراء البحار التي جاء فيها: ((ان حالة فوضى نظام ملكية الاراضي في وادي الرافدين يمكن ان تسمح للمستوطنين الأوربيين ببناء مستعمرات فيه)).

الاتجاه الثاني: يعتقد اصحاب هذا الاتجاه بأن الوجود البريطاني في العراق يعتمد على الاستقرار الداخلي وسيادة الامن[٥٢].

وعلى اية حال فقد استمرت السياسة البريطانية في البلاد قائمة على اساس زيادة نفوذها وعدد موظفيها في آن واحد، فقامت في عام (١٩١٧م) بتأسيس مشروع التنمية الزراعية[٥٣] تحت اشراف المستر غاريت لتوفير احتياجات الموظفين البريطانيين في العراق وكذلك لتلبية حاجة المصانع البريطانية من المنتوجات الزراعية مثل القطن الذي حاولت بريطانيا التوسع في زراعته في العراق[٥٤]، اذ عززت هذا المشروع بالموظفين البريطانيين من اكثال (جي. س. كامرون) و(ر. ج. د. غراهام) الذي عين بمنصب مدير[٥٥]، كما عينت (ل. و. لويس) بمنصب مدير الري، ولم يكن في دائرة الزراعة سوى عراقي واحد[٥٦]، بينما كان يوجد (٢٥ موظفا) بريطانيا بين خبير وضابط منطقة وإداري يضاف اليهم اربعة هنود[٥٧].

اعتمدت بريطانيا على قوة الشرطة التي كانت تستمد جميع ضباطها من منتسبي دائرة الشرطة الهندية[٥٨]، وفي عام (١٩١٨م) تأسست دائرة الشرطة تحت اشراف المفتش العام (بريسكوت) والعقيد (كريكسون)[٥٩].

من جانب اخر فقد ضاعفت الحكومة البريطانية من عدد المحاكم في العراق تحت اشراف المستر(ايدغار بونهام كارتر) رئيس الدائرة القانونية في السودان[٦٠]، ففي (كانون الاول ١٩١٨م) اذاع القائد العام في العراق بيانا تم بموجبه تشريع قانون العقوبات البغدادي[٦١].

وتشكيل عدد من المحاكم وهي:

١- المحاكم الكبرى

٢- محاكم الجزاء من الدرجة الاولى.

٣- محاكم الجزاء من الدرجة الثانية.

٤- محاكم الجزاء من الدرجة الثالثة.

اعتبر القانون الانف الذكر الحكام السياسيين والحكام البريطانيين من حكام الدرجة الاولى، كما اعتبر معاون الحاكم السياسي حاكما من الدرجة الثانية[٦٢].

وفي عام (١٩١٨م) تم تأسيس دائرة المعارف[٦٣] تحت اشراف الميجر (ايج. أي. بومن) الذي عين مديرا له في (الثاني والعشرين من آب ١٩١٨م)، وكان رئيسا لقسم المعارف في مصر[٦٤].

وفي الموصل عين المستر (سمر فيل) في (٢٩ تشرين الاول ١٩١٩م)، اما في البصرة فقد عينت سلطات الاحتلال مفتش هندي اسمه (بير محمد نواز خان) في (١ نموز ١٩١٩م)، ثم عينت في العام نفسه (هيوسن) مراقبا للتدريب الرياضي والالعاب[٦٥].

وفي عام (١٩١٩م) تأسست دائرة للتجارة والصناعة تضم الكمارك والبرق والبريد والمخازن، ففي الدوائر الكمركية قامت سلطات الاحتلال بتعيين عدد من ضباطها في هذه الدوائر منهم (كوبر وكونوللي وديفدسن وفوكس وهاريس) وكان هؤلاء تحت اشراف مفتش الكمارك العام المستر (ايتويل) الذي عين في (٢٣ ايلول ١٩١٩م)[٦٦]، ورئيس المخمنين الهندي المستر (خامباتا) الذي عين في الحادي والعشرين من العام نفسه.

وعين الكرنل (سميدت) مديرا للتلغراف في (١ نيسان ١٩١٩م) ثم اصبح مديرا عاما للبرق، وفي الوقت نفسه فقد تم تعيين الميجر (ماكوتا) مديرا للمخازن والنقليات[٦٧].

اما في المجال الصحي[٦٨] فقد كان الاهتمام البريطاني قائما على اساس ضمان صحة البريطانيين في العراق[٦٩]، وكذلك قال نكسن بأن المستشفيات كانت موزعة على اساس المحطات العسكرية التي تتواجد فيها القوات البريطانية، وكانت تحت اشراف الضباط البريطانيين يعاونهم في ذلك ضباط المصلحة الطبية الهندية[٧٠]، منهم على سبيل المثال لا الحصر (باتاي وكيري ايفانس وهجس)[٧١].

كان ملاك النقل الآلي لعام (١٩١٩م) يتألف من (٤٠٠٠) ضابط و(١٢٠٠٠) من المراتب، وكانت نسبة البريطانيين تشكل ثلاثة ارباع المجموع الكلي، وقد تولت دائرة النقليات مهمة

تهيئة السيارات والزوارق لخدمة قوات الاحتلال، وكان سواق الآليات بصورة عامة من الهنود وينتمون الى مقاطعات مختلفة ولذلك اختلفت طباعهم وامزجتهم وقابلياتهم للتعلم[٧٢].

من جانب اخر فقد ترأس البريطاني (رويدز) دائرة التسجيل العقاري والبريطاني (كوك) دائرة الاوقاف، اما دائرة الاشغال العامة فقد كانت تحت اشراف (اتكنسون)[٧٣].

اما بالنسبة للسكك الحديد فقد تعاقب على ادارتها كل من المستر (اج. جي. وايت) احد منسبي مصلحة السكك الحديد الهندية[٧٤]، وكذلك العقيد لبوك الذي وصل الى العراق في (ايلول ١٩١٦م)، واستمر يشغل هذا المنصب الى تأسيس الحكومة العراقية المؤقتة[٧٥].

كان جميع موظفي السكك الحديد وعمالها الدائمين خلال السنوات الاولى من الحرب من البريطانيين والهنود[٧٦] قلت نسبتهم تدريجيا واصبحت في نهاية الحرب تساوي (٨٣%)، اما العراقيون فكانت نسبتهم (١٧%) فقط[٧٧].

ورغم اهمية المؤسسات التي تم استعراضها في هذا الفصل، فأن الدافع الرئيس لوجودها هو زيادة نفوذ الموظفين البريطانيين وترسيخ الوجود البريطاني في العراق.

من جانب اخر فقد فشلت بريطانيا في الكثير من اعمالها بسبب سرعة انجاز بعض هذه المشاريع وعدم توخي مصلحة الشعب العراقي عند تأسيسها، وقد اعترف البريطانيون انفسهم بذلك.

ففي محاضرة القاها السير (هنري دوبس عام ١٩٣٤م) بعد احالته على التقاعد بعنوان ((اعمال بريطانيا في العراق)) اشار الى فشل عدد من المشاريع والمؤسسات حينما قال:

((رغم تأسيس المصلحة الصحية الا ان الملاريا لم تزل على حالتها على ما يظهر ولم يقل شأنها تقريبا))، اما الزراعة فكان نصيبها الفشل بوجه عام، كما فشلنا في حسم مشكلة الاراضي، وبسبب دوافع الحرب فقد انشأت السكك الحديد على عجل، كما حال عدم توفر المال دون القيام بالكثير من الاعمال)).

وقد وصف الساسة البريطانيون هنري دوبس في نهاية المحاضرة بأنه كان متشائما[٧٨]، ومهما يكن من امر، ورغم طبيعة المشاريع البريطانية القائمة على اساس مصلحتها الخاصة، فقد لاحظنا مدى سيطرة بريطانيا من خلال رعاياها على كل الوظائف والاعمال في العراق خلال الفترة (١٩١٤-١٩١٩م).

المبحث الثالث

امتيازات الموظفين البريطانيين في المعاهدات العراقية – البريطانية خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٣٢م)

انتهى الحكم العسكري في العراق في (تشرين الاول ١٩٢٠م) بمجيء السير بيرسي كوكس كمندوب سام، واعلانه عزم الحكومة البريطانية على تأسيس الحكم الوطني في العراق تحت الاشراف البريطاني[٧٩].

اصبح العراق منذ عام (١٩٢٠م) يدار من قبل الإدارة المدنية البريطانية التي يمكن القول عنها بأنها حلت محل الإدارة العسكرية منذ عام (١٩١٨م)، وقد اصبحت المدن العراقية تحت إدارة الضباط السياسين أو مساعديهم، واللذين بلغ عددهم في نهاية عام (١٩٢٠م) ستة وتسعون ضابطا كانوا يعملون تحت اشراف الضابط السياسي الاول بيرسي كوكس[٨٠].

لم تستخدم الإدارة المدنية البريطانية العراقيين في الوظائف المختلفة الا بشكل محدود جدا، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان المسؤول عن دائرة الزراعة (٢٥)[٨١] موظفا بريطانيا بين خبير وضابط منطقة وإداري ، بالإضافة الى اربعة هنود ولم يكن بينهم سوى عراقي واحد[٨٢].

وفي المجال الصحي كان عدد البريطانيين في اليوم (الاول من آب ١٩٢٠م) (٦٤) ضابطا بريطانيا و(٧٠) ضابطا بريطانيا و(٢٥) ممرضة بالإضافة الى مأموري المخازن والمحللين وموظفي الحجر الصحي ممن تزيد رواتبهم على (٦٠٠) روبية بينما لا يوجد عراقي واحد يتقاضى مثل هذا الراتب[٨٣].

ومن المهم هنا الإشارة الى الرواتب العالية التي كان يتقاضاها الموظفون البريطانيون، فقد كان (٥٣٤) موظفا بريطانيا يتقاضى كل منهم راتبا لا يقل عن (٦٠٠) روبية شهريا، في وقت كان فيه عدد العراقيين اللذين يتقاضون مثل هذا الراتب (٢٠) موظفا فقد خلال عام (١٩٢٠م)[٨٤].

وفي الوقت الذي كان فيه العراقيون ينتظرون من الحكومة البريطانية ان تفي بوعودها في منح الحرية والاستقلال لهم، خاصة وان بريطانيا وفرنسا قد اصدرتا في (٨ تشرين الثاني ١٩١٨م) تصريحا جاء فيه: ((ان الحكومتين الفرنسية والبريطانية اتفقتا على تأسيس حكومات وطنية للشعوب المحررة التي هضم حقوقها الترك وتركتا لها الخيار في تأسيسها

حسب رغائبها))[٨٥]، وفي هذا الصدد تفاجئ العراقيون بمقررات مؤتمر الحلفاء في سان ريمو (٢٥نيسان ١٩٢٠م)[٨٦] والذي اصبح بموجبه العراق خاضعا للانتداب البريطاني، ولذلك اندلعت ثورة العشرين والتي كانت تعود في بعض أسبابها الى أساليب المحتلين واجراءاتهم السياسية التي أيقظت عامل الشعور الوطني، وولدت الضجر من المشورة أو الاشراف الاجنبي[٨٧].

اجبرت ثورة العشرين الحكومة البريطانية على تغيير سياستها في العراق فاستبدلت (ارنولد تالبوت ولسن) بالمندوب السامي بيرسي كوكس الذي باشر فور وصوله الى العراق بالإعداد لتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (٢٧ تشرين الاول ١٩٢٠م) برئاسة (عبد الرحمن النقيب)[٨٨] في محاولة لامتصاص النقمة وتهدئة الشعب العراقي بتشكيل حكومة (ظاهرها عربي وباطنها بريطاني)[٨٩].

وفي مؤتمر القاهرة في (٩ آذار ١٩٢٠م) تقرر اختيار فيصل بن الحسين (١٩٢١-١٩٣٣م) ليكون ملكا على العراق وجرى الاحتفال بتتويجه في (٢٣ أب ١٩٢١م)[٩٠].

ومن الجدير بالذكر ان اول حكومة عراقية تشكلت في (السابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٠م) تألفت من وزراء عراقيين تحت اشراف المندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس والمستشارين البريطانيين اللذين تم تعينهم كمستشارين للوزراء العراقيين ومنهم (ادموندس) مستشار وزارة العدلية و(المستر كوك) لوزارة الاوقاف والعقيد (جويس) لوزارة الدفاع والكولونيل (كرنواليس) لوزارة الداخلية و(المستر سمث) لوزارة المعارف والكولونيل (سليتر) مستشارا لوزارة المالية، وكان راتب المستشار لا يقل عن (٣٥٠٠) روبية [٩١].

وفي محاولة من بريطانيا لأبدال الانتداب بمعاهدة (صداقة وتحالف) تم توقيع اولى المعاهدات العراقية – البريطانية في (العاشر من تشرين الاول ١٩٢٢م)، وقد نصت مادتها الثانية على عقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم في العراق[٩٢].

وبعد تشكيل عبد الرحمن النقيب لوزارته الثالثة في (٣٠ ايلول – ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢م)[٩٣]، اجتمع مجلس الوزراء في (٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢م) وتدارس بنود المعاهدة العراقية –البريطانية وبالاتفاقيات المتفرعة عنها، وقرر المجلس باتفاق الآراء ان تدرس كل وزارة شروط استخدام الموظفين البريطانيين والعدد الذي يقتضي استخدامه منهم (كل وزارة على حدة) كما طلب المجلس من وزارة المالية ان تدرس ما يأتي:

١- شروط استخدام الموظفين البريطانيين ومقدار رواتبهم ومخصصات سكنهم وسفرهم ومقدار رواتبهم التقاعدية.
٢- تأدية حصة التقاعد للموظفين الاجانب منذ دخولهم العراق في اولى سنوات الاحتلال.
٣- مقدار الضرائب التي يدفعها الضباط البريطانيون للحكومة العراقية[٩٤].

وفي (الخامس والعشرين من شهر اذار عام ١٩٢٤م) عقدت الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين، وقعها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء (جعفر العسكري) وعن الجانب البريطاني المعتمد السامي (هنري دوبس) (١٩٢٣-١٩٢٩م)، وقد نصت المادة الاولى من هذه الاتفاقية على موافقة الحكومة العراقية على تعيين الموظفين البريطانيين اللذين يختارهم المندوب السامي البريطاني كمستشارين لوزارات الداخلية والمالية والعدلية والدفاع والاشغال والمواصلات، وكذلك المدراء والمفتشون العامون للبرق والبريد والشرطة والصحة والمعارف والكمارك[٩٥]، اضافة الى رئيس محكمة الاستئناف[٩٦]، واكدت الاتفاقية على تولي البريطانيين فقط لهذه الوظائف[٩٧].

وعن مدى صلاحية المستشارين فقد كان المستشار السياسي يطلع على كل الأمور والقرارات قبل ان تقترن بتوقيع الوزير العراقي[٩٨]، اما المفتشون والمدراء العامون فقد كانت لديهم السلطة التامة على دوائرهم[٩٩].

ومن اجل زيادة عدد الموظفين البريطانيين، فقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على استخدام الحكومة العراقية (وبموجب مقاولات خاصة) الى موظفين بريطانيين من اختصاصات مختلفة، ولم يرد ذكرها في اتفاقية الموظفين البريطانيين، وفي الوقت نفسه فقد قسمت هذه الاتفاقية الموظفين البريطانيين الى خمس درجات هي:

اولاً: موظفو الدرجة الاولى، وهم مستشارو وزارات الداخلية (كرنواليس) والمالية (سليتر) والعدلية (ادموندس) وكانت رواتبهم لا تقل عن (٣٥٠٠) روبية شهريا.

ثانياً: موظفو الدرجة الثانية، وهم مستشار وزارة الاشغال والمواصلات ورئيس محكمة الاستئناف، ومفتش عام البرق والبريد ومفتش عام الشرطة، ومفتش عام الصحة، ومفتش عام المعارف ومفتش عام الكمارك والمكوس، ومدير الري ومدير الاشغال العمومية ومدير مراجعة الحسابات ومدير الزراعة ومساعد مستشار وزارة الداخلية[١٠٠] ومساعد مستشار وزارة المالية وسكرتير الواردات في وزارة المالية وكانت رواتبهم بموجب الاتفاقية (٢٨٠٠) روبية[١٠١].

ثالثاً: موظفو الدرجة الثالثة، وهم كبار المفتشين الإداري ين والماليين ومفتش الشرطة، بالإضافة الى مدربي الطابو ومصلحة البيطرة والمستشفيات والمعاهد الطبية ورؤساء المهندسين والاطباء ومفتش الصحة وسكرتير وزارة الاشغال والمواصلات.

رابعا: موظفو الدرجة الرابعة، ويقسمون على قسمين:

القسم الاول: ويشمل مديري الكمارك والمساحة ورئيس مأموري الابحاث الزراعية ورئيس مفتش الزراعة ورؤساء المهندسين ومفتشو البريد والمعارف، وكذلك الاطباء الغير مشمولين بالدرجة الثالثة وكان هؤلاء يتقاضون راتبا شهريا مقداره (١٨٠٠) روبية.

القسم الثاني: ويشمل المفتشون الإداريون والماليون من الصنف الثاني ومفتش الشرطة من الصنف الاول وضباط الزراعة، بالإضافة الى وكلاء جبات الكمارك ومعاون مدير الصحة براتي شهري قدره (١٨٠٠) روبية[١٠٢].

خامسا: موظفو الدرجة الخامسة، وهم مساعدو مدير الكمارك وضباط الري والمهندسين وباقي موظفي دائرة البريد والبرق وضباط البيطرة ومأمور المخزن الطبي براتب يصل الى (١٣٠٠) روبية[١٠٣].

اما الامتيازات الاخرى التي تضمنتها الاتفاقية المالية لعام (١٩٢٤م) فهي عديدة، فقد تحملت الحكومة العراقية اجور سفر الموظفين البريطانيين من بريطانيا الى العراق وكذلك اجور سفر العودة في نهاية عقودهم، وخلال فترة الخدمة كان يسمح للموظفين بالسفر الى بريطانيا مجانا ذهابا وايابا مرة واحدة اذا كانت مدة خدمته خمس سنوات ومرتين اذا كانت خدمته عشر سنوات وثلاث مرات اذا كانت مدة خدمته خمسة عشر سنة على ان يسافر بطرق ومواصلات من الدرجة الاولى[١٠٤].

تمتعت عائلة الموظف البريطاني بامتيازات مماثلة، كما تعهدت الحكومة العراقية بتهيئة دور السكن على ان تكون مجهزة بالماء والكهرباء، كما خصصت الاتفاقية المالية تعويضات مالية بعد موت الموظف البريطاني تدفع له من صندوق التقاعد الذي تجمع مبالغة من الحكومة العراقية[١٠٥].

ولغرض متابعة تنفيذ هذه الامتيازات فقد نصت الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين على تشكيل لجنة (هيئة نظام) تألفت من رئيس الوزراء رئيسا وعضوية ممثل المعتمد السامي البريطاني وثلاثة وزراء وثلاثة من كبار الموظفين البريطانيين على ان يبدي المندوب السامي البريطاني آراءه ومقترحات على قرار اللجنة قبل مصادقة الملك عليها[١٠٦].

من جانب اخر فقد تمتع الضباط البريطانيون في الجيش العراقي[١٠٧] بامتيازات مماثلة من حيث الخدمة والرواتب واجور السفر والاجازات هذا فضلا عن اشراف المندوب السامي وقائد القوة الجوية على الجيش العراقي، وقد منح مستشار أو وكيل وزير الدفاع (البريطاني) راتبا مقداره (٣٥٠٠) روبية باعتباره من موظفي الدرجة الاولى[١٠٨].

اما الدرجة الثانية، فكانت تشمل الضباط الاقدمون ممن لا تقل رتبتهم عن رتبة ميجر، وقد منح كل منهم راتبا شهريا مقداره (٢٣٠٠) روبية.

اما بالنسبة الى الدرجة الثالثة، فهم (الضباط الاعوان) ومنحوا راتبا مقداره (٢٣٠٠) روبية.

ومن جهة اخرى فقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة العراقية – البريطانية لعام (١٩٢٢م) على (تعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الاجانب[١٠٩].

وعلى هذا الاساس عقدت الاتفاقية العدلية في (٢٥ آذار ١٩٢٤م) والتي جاء في مادتها الثانية تعهد ملك العراق بتعيين الحقوقيون البريطانيين في المحاكم العراقية[١١٠] ولذلك لجأت بريطانيا الى تعيين حكام صغار السن[١١١] وذلك من اجل السيطرة على المحاكم في مختلف المدن العراقية.

وفي معاهدة التحالف الثانية بين العراق وبريطانيا والتي تم التوقيع عليها في (الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٢٦م)، اكدت هي الاخرى على الامتيازات نفسها التي كان يتمتع بها الموظفون البريطانيون في العراق[١١٢].

وبعد تشكيل جعفر العسكري لوزارته الثانية في (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ – ١٤ نيسان ١٩٢٨م) قدم كتابا في (الثالث والعشرين من عام ١٩٢٧م) الى الملك فيصل جاء فيه: ((لقد حان وقت انهاء المسائل المعلقة بين الحكومة العراقية والحليفة العظمى))[١١٣].

ولأجل ذلك تشكلت في (٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٦م) لجنة وزارية تألفت من ياسين الهاشمي (وزير المالية) ونوري السعيد (وزير الدفاع)، وبعد سلسلة من المفاوضات مع المسؤولين البريطانيين لوضع صيغة لمعاهدة جديدة وتعديل بنود الاتفاقيتين المالية والعسكرية[١١٤]، وفي عام (١٩٢٧م) وقع رئيس الوزراء جعفر العسكري في لندن على معاهدة جديدة الا انها (لم تحقق كل امال الشعب العراقي)[١١٥] كما قال عنها العسكري نفسه، ولذلك جوبهت بمعارضة شديدة ولم يتم الاتفاق عليها بعد ان رفضها الشعب العراقي.

كانت من نقاط الخلاف المهمة هي وجود (دار الاعتماد) وهي مؤسسة بريطانية تختار الحكومة البريطانية موظفيها برواتب باهظة، كما ان ضباطها وموظفيها وحرسها كلهم من التبعية البريطانية وكان على الحكومة العراقية ان تتحمل الجزء الاكبر من نفقات ومصاريف هذه المؤسسة دون ان يكون لها حق التدخل في شؤونها[١١٦].

وبعد تشكيل نوري السعيد لوزارته الاولى في (٢٣ آذار ١٩٣٠ – تشرين الاول ١٩٣١م)، دخل في مفاوضات مع الحكومة البريطانية انتهت بتوقيع معاهدة في (الثلاثين من حزيران١٩٣٠م)[١١٧] تمتع بموجبها البريطانيون بامتيازاتهم السابقة في العراق، ونصت الاتفاقية العدلية الجديدة على استمرار وجود الموظفين البريطانيين من الخبراء القانونيين في وزارة العدلية وفي مختلف المحاكم العراقية بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط السابقة وبعقود مدتها عشر سنوات، كما تعهد الملك فيصل الاول من خلال المعاهدة بأن يشغل الموظفين البريطانيين الوظائف التالية:

١- المستشار القضائي.
٢- رئيس محكمتي الاستئناف والتميز.
٣- رؤساء محاكم البداءة الكبرى في بغداد والبصرة والموصل والاماكن التي يتفق عليها فيما بعد[١١٨].

وبعد عقد معاهدة (١٩٣٠م) استمرت بريطانيا بتمديد عقود موظفيها في العراق، ففي عام (١٩٣١م) جددت الحكومة العراقية عقود موظفي السكك الحديد[١١٩] وموظفي ميناء البصرة[١٢٠] لمدة ثلاث سنوات خاصة وان السكك الحديد والميناء بقيت من املاك الحكومة البريطانية خلال هذه الفترة والتي كانت تطالب الحكومة العراقية بين آونة واخرى بمبالغ باهظة لشرائها، رغم انها انشئت لأغراض عسكرية بريطانية بحتة، ذلك ان قوات الاحتلال كانت بحاجة الى ارصفة تنقل عبرها المؤن والمعدات[١٢١] وكذلك الى السكك الحديد لتسهيل مهمتها في العمليات العسكرية.

ومن المناسب هنا الاشارة الى ما ذكره ايرلاند حول رواتب المستشارين والموظفين البريطانيين حيث قال: ((كان معدل راتب الوزير (العراقي) في عام (١٩٢٣م) يبلغ (٢١١٢) روبية أو (١٤١) باونا في الشهر، بينما كان معدل راتب المستشار يبلغ (٢٥٧٥) روبية أو (١٧٢) باونا في الشهر، يضاف اليها علاوة خاصة تبلغ (١٢%) من الراتب، اما في الالوية فأن الاحد عشر متصرفا كان يتقاضى كل منهم راتبا معدله (١١٠٠) روبية أو (٧٤) باونا في الشهر بينما كان الاثنا عشر مفتشا إداري ا يتقاضى كل منهم راتبا مقداره (١٦١٠) روبيات أو (١٠٨) باونات في الشهر يضاف اليها المخصصات الاعتيادية في اتفاقية الموظفين البريطانيين))[١٢٢].

وتعقيبا على رواتب البريطانيين فقد ذكر ايرلاند بأن الموظفين البريطانيين ((كانوا يبهظون موارد الدولة)) من خلال الرواتب العالية التي كانوا يتقاضونها.

المبحث الرابع

الموقف العراقي من وجود الموظفين البريطانيين وامتيازاتهم في العراق

ان المصالح البريطانية في العراق بعد احتلاله يمكن حصرها بهدفين اساسيين:

الهدف الاول: تأمين السيطرة على طرق الواصلات من اجل الوصول الى مستعمراتها في الهند.

الهدف الثاني: اقتصادي داخلي، وهو السيطرة على موارد البلاد الاقتصادية وابعادها عن اية منافسة اجنبية[١٢٣].

ومن اجل تحقيق هذين الهدفين كان لابد لها من الاعتماد على العناصر البريطانية في السيطرة على القطر المحتل والاستئثار بموارده، وقد استقدمت بريطانيا منذ السنوات الاولى للاحتلال عددا كبيرا من الموظفين البريطانيين والهنود.

وفي عام (١٩١٦م) وعام (١٩١٧م) اصدرت دائرة الشؤون الداخلية لحكومة الهند اوامرها الى العمال (السجناء والحمالين) بالالتحاق بمعسكرات بريطانية لتشكيل فيلق سمي ب(فيلق العمال العسكريين الخاضعين للضبط والربط) وباشرت حكومة الهند بأرسالهم على شكل وجبات الى العراق، وكان معظم هؤلاء من اصحاب السوابق كما سبقت الاشارة الى ذلك.

اما بالنسبة الى الموظفين البريطانيين فقد كان (٢٣٣) منهم يتجاوز عمره الخامسة والاربعين عاما وان ثلثي عدد الحكام السياسيين العاملين بتاريخ (اول حزيران ١٩٢٠م) كان يقل عمرهم عن ثلاثين عاما وما يقارب ربعهم كان عمره خمس وعشرين عاما أو اقل من ذلك[١٢٤].

اتصف هؤلاء الموظفين بقلة الخبرة وعدم فهمهم لطبيعة العراقيين، اما العسكريون منهم فكانوا لا يصلحون للإدارة المدنية بسبب تربيتهم العسكرية ولم يكن بإمكانهم حل مشاكل القطر المحتل[١٢٥].

من جانب اخر فأن اساليب المحتلين واوامرهم الصارمة وتعاملهم الفوقي وتفضيل مصلحتهم على مصلحة السكان المحليين كانت من الاسباب المهمة التي ادت الى رفض الشعب العراقي للوجود البريطاني في العراق، بالإضافة الى الاسباب الاخرى القائمة على اساس رفض الوجود الاجنبي في البلاد.

ومنذ دخول القوات البريطانية الى العراق اصبحت (حاجات السكان منذ البداية الى النهاية تعد شيئا ثانويا لحاجتهم، وكانت قوات الاحتلال لا تسمح ببيع الاطعمة في الاسواق الا بعد سد حاجة القوات العسكرية ومنع السكان من شرب ماء الانابيب، كما اخرجت العديد من الاسر العراقية من بيوتها دون مقابل، وسحبوا آلاف العمال العراقيين للعمل في المشاريع العسكرية)[١٢٦].

لهذه الاسباب ولأسباب اخرى يأتي في مقدمتها عدم التزام الحلفاء بوعودهم للعرب عامة وللعراقيين بصورة خاصة من انهم جاءوا محررين لا فاتحين، فقد رفض العراقيون الوجود البريطاني في العراق.

في فترة الاحتلال العسكري، كان الحكام السياسيين يعيشون في قلق دائم وتحت حراسات مشددة، وقد وصف ارنولد تالبوت ولسن وكيل الحاكم الملكي العام حالة احد الحكام السياسيين بأنه أشبه (بحمامة نوح) لم يجد له مستقرا في منطقة الفرات الأوسط واخذ يتنقل بين الديوانية والدغارة التي حاول الاستقرار فيها، لكن القبائل أخذت تحيط بداره ومنعته من الاستقرار نهارا والنوم ليلا ثم اجبرته على الرحيل[١٢٧].

ويؤكد ولسن بأنه عثر على مجموعة من الوثائق بعد ثورة النجف عام (١٩١٧م) تبين عزم وتصميم الثوار على قتل الموظفين البريطانيين، وفي مقدمتهم الحكام السياسيين، ولكن سرعة الثورة حالت دون تحقيق ذلك، ومع ذلك فقد لقي عدد من الحكام السياسيين مصرعهم اذ قتل الضابط (ريكلي) في شهربان والملازم (مكدونالد) في العمادية والنقيب (ووكر) والنقيب (جاردين) في المنطقة الشمالية من العراق[١٢٨].

اما في المنطقة الجنوبية فقد قتل العديد من الحكام السياسيين، ففي (كانون الثاني من عام ١٩١٨) قتل النقيب (مارشال) مساعد الضابط السياسي في النجف[١٢٩].

من جهة اخرى لم يقتصر رفض العراقيين على الموظفين البريطانيين فقط، وانما رفضوا كذلك المتعاونين معهم من بعض العراقيين ايضا من المرتزقة[١٣٠] واللذين حاول البريطانيون تجنيدهم في معسكرات خاصة (الليفي)، وينقل لنا ولسن حالة الرفض الجماعي لهؤلاء المرتزقة حيث قال: ((فقد كفرهم الناس في الشوارع وكانت الكؤوس التي يشربون فيها علنا)) ويضيف ولسن ((ان الانخراط في صفوف المرتزقة كان يعني الخزي والعار أو حتى القتل))[١٣١].

وقد تبلور هذا الرفض الجماعي للموظفين البريطانيين بصورة خاصة وللوجود البريطاني بصورة عامة الى ظهور البدايات الاولى لنشاط الحركة الوطنية في مطلع عام (١٩١٩م) حينما ساد بغداد جو عدائي للبريطانيين، فكانت حفلات الولد تقام في فترات متقاربة وكان هدفها الهاب شعور الناس بالحماس[١٣٢].

وفي معرض حديثه عن ثورة العشرين يلقي الفريق (المر هولدن) قائد القوات البريطانية في العراق خلال عام (١٩٢٠م) باللائمة على غطرسة وغرور حاكم الديوانية الميجر (دايلي) من خلال اعتدائه على شيخ عشيرة الظوالم (شعلان ابو الجون) وكان ذلك سببا مباشرا لقيام ثورة العشرين، ويصف (هولدن) حكام البلاد السياسيين ب(سوء التدبير)[١٣٣] وضحالة المعرفة بأهل البلاد اللذين يؤثرون الكرامة والإباء والتخلق بالاقدام والشجاعة)[١٣٤]، وقد اعتاد هؤلاء الحكام السياسيون النظر الى ابناء القطر المحتل نظرة السادة الى العبيد[١٣٥].

وبعد التطورات السياسية التي اعقبت ثورة العشرين، فقد وقع الاختيار على عبد الرحمن النقيب ليكون رئيس اول حكومة عراقية في (٢٧ تشرين الاول ١٩٢٠م) ورغم ثقة بيرسي كوكس بالنقيب لتعاونه مع البريطانيين[١٣٦]، الا ان المقربين من النقيب ينقلون عنه ميله الى العثمانيين، وكان ينتظر عودتهم لطرد البريطانيين.

وفي (٢٧ شباط ١٩٢٧م) قدم نوري السعيد (وكيل وزير الدفاع في الوزارة النقيبية الاولى) اقتراحا الى مجلس الوزراء لتبديل الموظفين الهنود بالعراقيين، وقد نال الاقتراح موافقة الحكومة[١٣٧] التي قررت الاستغناء تدريجيا عن الهنود لذلك اصبح عدد العراقيين في نهاية عام (١٩٢١م) ستة آلاف عراقي في حين انخفض عدد الهنود الى (٥٤٢٥) بعد ان كان عددهم خلال شهر نيسان من العام نفسه (١٧٥٣٩)[١٣٨] مستخدما ويعود سبب ذلك ايضا الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية بعد مؤتمر القاهرة لعام (١٩٢١م) والهادفة الى تقليل الكادر وتخفيض النفقات في اعقاب ثورة العشرين[١٣٩].

وتعد معاهدة عام (١٩٢٢م) صدرت إدارة ملكية بأجراء انتخابات المجلس التأسيسي وعهد الى وزير الداخلية (عبد المحسن السعدون) بتنفيذ ذلك، ورغم البيان الذي اصدره السعدون والذي دعا فيه الى ممارسة الانتخابات، لكن الشعب قرر مقاطعة هذه الانتخابات ما لم تتم الاستجابة لمطاليبه ومنها سحب المستشارين البريطانيين من الالوية، ذلك لان وجودهم قد شل ايدي الموظفين العراقيين[١٤٠].

وفي ضوء نتائج المعاهدة البريطانية لعام (١٩٢٢م) يتضح لنا موقف الملك فيصل الاول من خلال الرسائل المتبادلة بينه وبين المندوب السامي (هنري دوبس)، حيث ابدى الملك فيصل تذمره من المعاهدة وبخاصة من الاتفاقية المالية المتفرعة عنها[١٤١].

تحدث الملك فيصل عن المعاهدة قائلا: ((انني عقدت المعاهدة وانا عالم بأنني غير قادر على القيام بأعبائها بنفسي واني لم اتحمل ما تحملته من التعهدات المالية حينئذ الا اجابة لرغبات حكومة جلالة ملك بريطانيا))[١٤٢].

وقد شكلت الحكومة العراقية لجنة لمناقشة بنود المعاهدة العراقية – البريطانية، وابدت هذه اللجنة جملة من الملاحظات حول الموظفين البريطانيين واستخدامهم الواسع، وطالبت اللجنة بإلغاء كل الوظائف التي جاء ذكرها في الجدول الثاني[١٤٣] وهم موظفو الدرجة الاولى من مستشاري وزارة الداخلية والمالية والعدلية، وكذلك موظفو الدرجة الثانية وهم مستشار وزارة الاشغال والمواصلات ورئيس محكمة الاستئناف والمفتشون العامون لدوائر البريد والشرطة والصحة والكمارك ومدراء الري والاشغال العمومية والحسابات ومساعدو مستشاري وزارتي الداخلية والمالية وسكرتير الايرادات في وزارة المالية[١٤٤].

كما اقترحت اللجنة ايضا زيادة عدد الحكام العراقيين في المحاكم وكما يلي، ان المحكمة التي سيكون فيها حاكمان بريطانيان يجب ان تتألف من خمسة، والتي سيكون فيها ثلاثة حكام بريطانيين من سبعة اعضاء[١٤٥].

كما اقترحت اللجنة اعتبار آراء المعتمد السامي استشارية فقط[١٤٦]، وبعد تشكيل توفيق السويدي لوزارته الاولى في (٢٨ نيسان – ٢٥ آب ١٩٢٩م) اصدرت التنظيمات التالية:

١- جعل وظيفة المستشار استشارية لا تنفيذية وله ان يبدي آراءه في الشؤون التي يحيلها عليه الوزير.
٢- تخفيض عدد الموظفين البريطانيين.
٣- حذف بعض فصول الميزانية وخاصة ما يتعلق بمخصصات اللذين انتفت الحاجة اليهم تمهيدا لإنهاء خدماتهم واحلال العراقيين محلهم[١٤٧].

احتج المندوب السامي البريطاني (فرنسيس همفريز) على توجيهات توفيق السويدي وهدد الوزارة بطلب تقدم به الى الملك فيصل الاول بعدم الموافقة على سياسة الاستغناء عن الموظفين البريطانيين، وبعد سلسلة من المفاوضات اصطدم خلالها توفيق السويدي بالمندوب السامي والمستشارين البريطانيين فقدم استقالته في (٢٥ آب ١٩٢٩م)[١٤٨].

وبعد تشكيل عبد المحسن السعدون لوزارته الرابعة في (١٩ ايلول ١٩٢٩م) بدأ الخلاف واضحا بينه وبين بريطانيا حول عدد الموظفين البريطانيين في العراق، ويعود خلاف السعدون مع البريطانيين حول هذا الموضوع منذ تشكيل وزارته الاولى في (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢م) وحتى استقالة وزارته الرابعة بعد انتحاره ليلة (١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م).

حاول السعدون ان يتخلص من بعض الموظفين البريطانيين اللذين انتهت عقود خدمتهم في العراق، لكنه اصطدم بالسلطات البريطانية، ومن اجل تمديد صلاحية الموظفين الاجانب قررت وزارته اصدار لائحة نظام وزارة الداخلية التي حددت بموجبها صلاحيات المفتشين الإداري ين وحصره فيما يلي:

١- ان تكون وظيفة المستشار استشارية وليس اجرائية.
٢- ان يبدي المستشار رأيه فيما يراه مناسبا لتمشية شؤون الوزارة.
٣- له الحق في الاطلاع على تقارير المفتشين الإداري ين ويصدر اوامره لهم نيابة عن الوزير[١٤٩].

ولدت هذه اللائحة ردود فعل عنيفة لدى السلطات البريطانية وعلى الفور اقترح (هيوبرت يانغ) وكيل المندوب السامي في (٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٩م) على الملك فيصل الاول ان يمتنع عن الموافقة على اللائحة[١٥٠].

وعلى اية حال فقد انهى السعدون حالة الخلاف بينه وبين البريطانيين بانتحاره، فتشكلت وزارة ناجي السويدي[١٥١] في (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ – ٩ لآذار ١٩٣٠م) التي شغل فيها ناجي شوكت منصب وزير الداخلية[١٥٢] فأخذ على عاتقه

مهمة متابعة مهمة السعدون في تقليص عدد الموظفين البريطانيين وتحديد صلاحية المستشارين، ولان الامر يتعلق بوزارة الداخلية فقد اعادت الوزارة النظر في الأمور التالية:

١- نظام وزارة الداخلية.
٢- قانون إدارة الالوية.
٣- قانون التفتيش الإداري.
٤- تقليص عدد الموظفين البريطانيين في ديوان الوزارة وفي مديرتي الشرطة والصحة وتحديد صلاحية موظفيها[١٥٣].

جرت مراسلات عديدة حول هذه المواضيع بين وزير الداخلية (ناجي شوكت) ومستشار وزارة الداخلية[١٥٤]، ولكن المندوب السامي وكذلك مستشار وزارة الداخلية اصرا على استمرار نفوذ الموظفين البريطانيين وصلاحياتهم، وطلب المندوب السامي من الملك فيصل الاول عدم المصادقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن لاقتراحات ناجي شوكت آنفة الذكر، فتأزم الوضع السياسي واستقالت وزارة ناجي السويدي في (٩ آذار ١٩٣٠م) وتشكلت وزارة نوري سعيد الاولى في (٢٣ آذار ١٩٣٠ – ١٩ تشرين الاول ١٩٣١م)[١٥٥] التي وقعت معاهدة ١٩٣٠ مما ادى الى قوة الجانب البريطاني من خلال المعاهدة الجديدة.

اما في البرلمان العراقي، فقد وجهت انتقادات عنيفة الى الحكومات المتعاقبة لتساهلها في اعطاء الامتيازات للموظفين البريطانيين، ففي مجال الاعيان قال العين (مولو مخلص) عام ١٩٢٨م: ((ان في العراق حكومتين، تتألف الاولى من موظفينا الصغار ويعني بهم (العراقيين) والموظفين الكبار ويعني بهم (البريطانيون) واستغرب من المبالغ الباهظة التي تمنح للموظفين البريطانيين تحت اسم الارشاد أو الاشراف، وذكر ان عدد ما موجود منهم تحت هذا العنوان هو (١٩٩) مشرفا يتقاضون من الرواتب ما تبلغ قيمته (٤٥)[١٥٦] لكا من الروبيات، اضافة الى المخصصات البالغة (٥) الكاك فيكون المجموع (٥٠) لكا فإذا اضفنا اليهم المترجمين والموظفين الاخرين من الهنود وغيرهم فنرى ان المبلغ الذي يصرف لهم يبلغ نحو (٦٠) لكا[١٥٧].

وفي العام (١٩٢٩م) احتج عدد من النواب عند مناقشة الميزانية على مبلغ قدره (٣٣٢٠٠٠) روبية جاء تحت عنوان ((اعانة لديوان فخامة المعتمد السامي في العراق)) وتسألوا كيف يدفع العراق ((البائس الفقير)) معونة الى مندوب بريطانيا العظمى والى متى سيستمر وجود الموظفين الهنود والبريطانيين في العراق[١٥٨].

وفي اجتماع مجلس الاعيان لتصديق معاهدة ١٩٣٠ أكد العين مولود مخلص على استمرار نفوذ الموظفين البريطانيين والحصانات التي يتمتعون بها من خلال المعاهدة الجديدة، ووصفها بأنها معاهدة احتلال وليست معاهدة صداقة[١٥٩].

وفي الجلسة التي عقدها المجلس النيابي في (١٣ آذار ١٩٣٠م) القى عضو المجلس (ياسين الهاشمي) خطابا جريئا قال فيه: ((ان الموظفين البريطانيين هم اللذين يحكمون العراق حكما كيفيا لا يستند الى المعاهدة، وقد لا ترضى بحكمهم حكومتهم، وقد اشار الهاشمي الى ما قاله السعدون في حفلة استيزاره الرابعة (١٩ ايلول ١٩٢٩) ((بأنه لا يحق للموظفين البريطانيين ان يتجاوزوا حدود صلاحياتهم ولا يتجاوزوا على سلطات الوزراء العراقيين، ولكن هؤلاء تجاوزوا الصلاحيات واستهانوا حتى بالسعدون نفسه))(١٦٠).

كم جانب اخر فقد واصلت الصحف العراقية تنديدها باستمرار وجود الموظفين البريطانيين في العراق، وقد وصفتهم بالجيش الجرار، وطالبت هذه الصحف بنقل ملكية السكك الحديد والميناء لتقليص عدد الموظفين البريطانيين فيها[١٦١].

كما طالبت الاحزاب السياسية بالتخلص من الموظفين البريطانيين والاعتماد على العراقيين، ففي خطاب القاه جعفر ابو التمن (مؤسس الحزب الوطني الديمقراطي) في حفلة افتتاح الحزب في (٢٨ ايلول ١٩٢٩م) اكد فيه على ضرورة الاعتماد على الاكفاء من العراقيين[١٦٢] في اشغال وظائف الحكومة دون تمييز.

وعلى اية حال فقد استمرت المطالبة بالتخلص من النفوذ البريطاني خاصة وان الراي العام اخذ يطالب بشدة لانهاء خدمات الموظفين الاجانب واحلال العراقيين محلهم(١٦٣)، وكان من الطبيعي ان يتقلص عدد البريطانيين تدريجيا خاصة بعد دخول العراق الى عصبة الامم في (٣ تشرين الاول ١٩٣٢م)(١٦٤).

خاتمة البحث

اوضح البحث في صفحاته الموجزة مدى الاهتمام الذي أولته الدول الاوربية الاستعمارية بالعراق، وفي مقدمتها بريطانيا التي عملت جاهدة على ترسيخ وتثبيت اقدامها في العراق وبشتى الوسائل، فتارة نجدها تلجأ الى استخدام القوة والعنف عن طريق المعارك والحروب التي خاضتها جيوشها على مختلف أراضي العراق، وتارة نجدها تستخدم أسلوب السلم في المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها مع الحكومات العراقية المتعاقبة والتي حاولت فيها ربط العراق بعجلتها وتسخير كل طاقاته المادية والبشرية في خدمتها.

اما عن الامتيازات التي تمتعت بها بريطانيا ورعاياها في العراق، فلا يخفى عن القارئ الكريم أهمية هذه الامتيازات ومدى حجمها، اذ حاولت بريطانيا بكل جهودها الحصول على الامتيازات المعنية عن طريق تسخير قدرات الشعب العراقي لخدمة مصالحها الخاصة ونهب خيراته وهذا ما وضحناه في صفحات البحث القليلة، وعلى الرغم من كل مساعيها في تنفيذ سياستها الاستعمارية الرامية الى استغلال ثروات الشعوب العربية، نجد المقاومة الوطنية للاستعمار الأجنبي تأخذ أشكالا وصورا متعددة طيلة فترتي الاحتلال والانتداب.

كما لا يجب إخفاء الدور الذي لعبته الحكومة العراقية والوزارات المتعاقبة في الحكم في مقاومة بريطانيا ووجودها في العراق والرفض المستمر لسياستها العدوانية الرامية الى جعل الدول المتكونة حديثا خاضعة الى لإرادتها تتحكم بسياساتها كيفما شاءت ووفق ما ترتأيه وجهات نظر قادتها وسياسيها، ولاسيما الدولة العراقية الحديثة التي وضعت كل آمالها حكومة وشعبا بوعود بريطانيا وعهودها بالتحرر والحياة الحرة الكريمة الا انه سرعان ما انكشف زيف الادعاء البريطاني، واستطاع الشعب العراقي بوعيه وإرادته الصلبة كشف النوايا البريطانية العدوانية والهمجية في تطبيق سياساتها في بلدان المشرق العربي بوجه عام.

المختصرات المستخدمة في هوامش البحث

١- م. و. و. /المركز الوطني لحفظ الوثائق.

٢- C. O. (colonial office)/وزارة المستعمرات البريطانية.

هوامش البحث

١- للاطلاع على المزيد من النشاط التجاري لشركة الهند الشرقية والوكالات التابعة لها يمكن مراجعة عبد الامير محمد امين، المصالح البريطانية في الهند خلال القرنيين ١٧ و١٨ واثرها في الخليج العربي، مجلة الخليج العربي، العدد الثامن، ١٩٧٧م ص ص١٧-٢٥.

٢- حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤م، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٠م، ص٤٠.

٣- ارسلت بريطانيا خلال الفترة (١٨٣٠-١٨٤٠م) عددا من الضباط لدراسة مدى صلاحية النهرين للملاحة من هؤلاء فرنسيس رودن جزني، للمزيد من التفاصيل مراجعة زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤م، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨م، ص ص ١٥٢-١٥٩.

4- William. p. Andrew, memorie on the Euphrates vally road to India ,London, 1857, p. 176 .

٥- محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٨٥؛ Anderson ,M. S. the Eastern Ouestion ,17774-1923 ,London ,1972.

٦- لؤي بحري، سكة حديد بغداد –دراسة تاريخية في تطور دبلوماسية قضية سكة حديد برلين –بغداد حتى عام ١٩١٤م، بغداد ١٩٦٧م، ص ١٦٨.

٧- المصدر نفسه، ص ١٦٨.

8- Richarid Coke ,The heart of the Middle East ,London ,1926 p. 127 .

9- Edward. M. Earl , Turkey ,The great powers and the Baghdad Rail ways, New yourk,1935 p. 15 .

10- J. C. Hurewitz,Diplomasy in the Near and Middle East,A documentary record,1535-1914 ,vol 1 ,New yourk,1972,pp. 252-263 .

١١- البرت ميخايلوفتش منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨م، ص ١٣٣.

١٢- زكي صالح، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

13- George. N. Gurzen,Persia and the Persian Ouestion,vol 2, London ,1966 , p. 578 .

١٤- فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٩م، ص ٣٣.

١٥- للاطلاع على بنود الاتفاق يمكن مراجعة Hurewitz ,op. cit. ,pp. 281-286.

١٦- تشارلس ف. ف. طوزند –مذكرات الفريق طونزند، تقديم اللواء الركن حامد احمد الورد (د. ت)، الدار العربية للموسوعات، ص ص ٥١-٥٤

١٧- جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩١٨م، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، ١٩٧١م، ص١٥.

١٨- م. و. و. ، الملف ص/١٠، السكك الحديدية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٢م، ورقة ١٨٣.

١٩- بيل، المصدر السابق، ص ١٥.

٢٠- المصدر نفسه، ص ١٩.

٢١- طونزند، المصدر السابق، ص ص ٩٣- ١٠٣.

٢٢- المصدر نفسه، ص ص ١٠٥ – ١٢٠.

٢٣- طونزند، المصدر السابق، ص ص ٣٠٣ -٣٢٥.

٢٤- ايرلاند، المصدر السابق، ص ٣٧.

٢٥- رسل برادون، حصار الكوت في الحرب بين الانكليز والاتراك في العراق سنة ١٩١٤-١٩١٨م، ج ١، ترجمة: سليم طه التكريتي وعبد المجيد ياسين التكريتي، بغداد، ١٩٨٥م، ص ص ١٣٧- ١٥٨.

٢٦- شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨م، بيروت، ١٩٦٢م، ص ٢١٩.

٢٧- المصدر نفسه، ص ص ١٩٥ – ١٩٦.

٢٨- بيل، المصدر السابق، ص ص ١٧ – ١٨.

٢٩- ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ -١٩٥٠، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج ١، بغداد، ١٩٨٨م، ص ١٤٢.

٣٠- ارنولد تالبوت ولسن، بلاد ما بين النهرين، ترجمة: فؤاد جميل، ج ٢، بغداد، ١٩٧١م، ص ١٠٢.

٣١- لونكريك، المصدر السابق، ص ص ١٤٢ -١٤٣.

٣٢- ولسن، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

٣٣- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٤٤.

٣٤- ايرلاند، المصدر السابق، ص ٤٤.
٣٥- مجموعة البيانات والاعلانات الصادرة عن القائد العام أو بتفويض منه في (١١ آذار ١٩١٧م) الى (٣٠ ايلول ١٩٢٠م)، بغداد، ١٩٣٦ م.
٣٦- ايرلاند، المصدر السابق، ص ١٠٩.
٣٧- منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ١٤٩.
٣٨- ولسن، المصدر السابق، ص ٢٥٤.
٣٩- هنري روبرت دوبس (١٨٧١-١٩٣٤م) احد البريطانيين والذي تقلد عدة مناصب في الهند وايران وافغانستان قبل الحرب العالمية الاولى، ثم جاء الى العراق خلال فترة الحرب واصبح معتمدا للواردات خلال الفترة (١٩١٥-١٩١٦م) ثم اصبح مندوبا ساميا لبريطانيا في العراق خلال الفترة (١٩٢٣-١٩٢٩م).
٤٠- عملة هندية تساوي ٧٥ فلسا.
٤١- بيل، المصدر السابق، ص ٢٥.
٤٢- ولسن، المصدر السابق، ص ١٠٣.
٤٣- بيل، المصدر السابق، ص ٤٧.
٤٤- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٤٢.
٤٥- علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤ -١٩٤٥م دراسة سياسية اقتصادية عسكرية، مطبعة السكك، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٣٥.
٤٦- مذكرات برترام توماس في العراق ١٩١٨ – ١٩٢٠م، ترجمة: عبد الهادي فنجان، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م، ص ص ٨٥-٨٦.
٤٧- نديم، المصدر السابق، ص ص ١٣٣ – ٢٠٢.
٤٨- بيل، المصدر السابق، ص ص ١٣١ – ١٣٢.
٤٩- المصدر نفسه، ص ١٣٢.
٥٠- ولسن، المصدر السابق، ص ٣١.
٥١- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤- ١٩٣٢ م، بغداد، ١٩٧٨م، ص ١٧٩.
٥٢- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٦٩.
٥٣- بيل، المصدر السابق، ص ٢٦٦.
٥٤- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٦٩.
٥٥- هو احمد علي الصوفي.
٥٦- بيل، المصدر السابق، هامش ص ٣٧٦.
٥٧- كان جهاز الشرطة في العراق يعتمد آنذاك على كبار موظفي الشرطة البريطانيين وفيما يلي بعض اسمائهم:
- الكرنل كريكسون، عين مديرا لشرطة البصرة في ١٩١٤/١١/٢٤م ومديرا لشرطة بغداد في ١٩١٧/٣/٢٧م.
- الكابتن ويلكنس، عين معاون مدير شرطة الموصل في ١٩١٩/٤/٣ م.
- الكابتن تود، عين معاون مدير التحقيقات في بغداد في ١٩١٩/٩/٩ م.

وللمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة بيل، المصدر السابق، ص ص ٣٣٢-٣٣٣.
٥٨- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٨٠.
٥٩- ولسن، المصدر السابق، ص ٩٩.

٦٠- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٧٩.
٦١- بيل، المصدر السابق، ص ٢٧٥.
٦٢- حول تطور مراحل التعليم يمكن مراجعة عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني (١٦٣٨-١٩١٧م)، بغداد، ١٩٥٩م.
٦٣- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٥٢.
٦٤- بيل، المصدر السابق، ص ٣٠٩.
٦٥- المصدر نفسه، ص ٣٤٩.
٦٦- المصدر نفسه، ص ٣٤٩.
٦٧- كان هناك ٧٤ ضابطا يشتغلون في الصحة العامة و٢٥ ممرضة، بالإضافة الى مأموري المخازن والمحللين والكيميائيين، يمكن مراجعة بيل، المصدر السابق، ص ص ٣٧٢-٣٧٣.
٦٨- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٦٩.
٦٩- بيل، المصدر السابق، ص ٣٣٧.
٧٠- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٦٩.
٧١- ولسن، المصدر السابق، ص ٣٥٣.
٧٢- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٧٩.
٧٣- م. و. و. ، الملف ص/١٠، السكك الحديدية لسنة ١٩٢٩ -١٩٣٢م، تقرير اللجنة المالية، ورقة ١٨٣.
٧٤- المصدر نفسه.
٧٥- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٧٩.
٧٦- م. و. و. ، المفل ص/١٠، السكك الحديدية لسنة ١٩٢٩ -١٩٣٢م، ورقة ١٨٣.
٧٧- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٧٩.
٧٨- متي عقراوي، العراق الحديث، ترجمة: مجيد خدوري، ج ١، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦م، ص ٤٥.
٧٩- منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ١٥١.
٨٠- استمرت دائرة الزراعة ومؤسسة الصحة بالمحافظة على اعداد الموظفين فيهما كما هو الحال قبل عام ١٩٢٠م.
٨١- بيل، المصدر السابق، ص ٣٧٦.
٨٢- ايرلاند، المصدر السابق، ص ص ١٠٧ – ١٠٨.
٨٣- المصدر نفسه، ص ١٠٨.
٨٤- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠م (دائرة معارف علمية)، محمود فهمي درويش واخرون، بغداد، ١٩٦٠م، ص٢١٩.
٨٥- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ١، مطبعة العرفان، لبنان، ١٩٥٧م، ص ٧٦.
٨٦- صورة كتاب المفوضية العراقية في لندن الى وزارة الخارجية العراقية في ١٧ شباط ١٩٣٣م، م. و. و. ، الملف ص/٢، (تقارير المفوضية العراقية في لندن) ١٩٣١-١٩٣٣م، ورقة ١٢٢.
٨٧- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقية، ج ١، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٧٦.
٨٨- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، بغداد، ١٩٦٧م، ص ٨٥.
٨٩- جريدة العراق، العدد ٣٨٠ في (٢٣ آب ١٩٢١م).
٩٠- م. و. و. ، الملف ص/٣، مقررات مجلس الوزراء، تاريخ الجلسة (١٥ آب ١٩٢٥م)، ورقة ٨٤.
٩١- احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢- ١٩٣٢م، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٢٠٢.

٩٢- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠ ، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

٩٣- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في (تموز-آب-تشرين الاول-تشرين الثاني-كانون الاول، سنة ١٩٢٢م)، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٩م، ص ص ٩٧ – ١٠٠.

٩٤- فؤاد الراوي، المعجم المفهرس (للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والاحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاجنبية من عام ١٩٢١م، ج١، بغداد، ١٩٧٤م، ص ص١٠٦-١٠٧.

٩٥- المصدر نفسه، ص ١٠٧.

٩٦- المصدر نفسه، ص ١٠٦.

٩٧- ايرلاند، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٩٨- المصدر نفسه، ص ٢٨٦.

٩٩- الراوي، المصدر نفسه، ص ص ١٠٨ – ١٠٩.

١٠٠- المصدر نفسه، ص ١٠٨.

١٠١- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ٤٧.

١٠٢- المصدر نفسه، ص ٤٧.

١٠٣- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ص ٥٠ – ٥٢.

١٠٤- المصدر نفسه، ص ٥٤.

١٠٥- المصدر نفسه، ص ٥٥.

١٠٦- للمزيد من التفاصيل مراجعة، رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ – ١٩٤١م، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٢م.

١٠٧- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ص ٥٥ – ٦٠.

١٠٨- الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ١٤٠.

١٠٩- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ٧٠.

١١٠- لونكريك، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

١١١- البرقاوي، المصدر السابق، ص ١٠٠.

١١٢- المصدر نفسه، ص ١١٠.

١١٣- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ١٣٥.

١١٤- علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦م، بغداد، ١٩٨٧م، ص١٢٠.

١١٥- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، المصدر السابق، ص ص ١٦٠ – ١٦١.

١١٦- الحسني، تاريخ الوزارت العراقية، ج ٣، بيروت، ١٩٨٢م، ص ١٩.

١١٧- المصدر نفسه، ص ٩٢.

١١٨- C. O. British Report K 1931 – 1932 , p. 23.

١١٩- م. و. و. ، البلاط الملكي – قرارات مجلس الوزراء، رقم الملفة ٣١١/٣٩٩ لعام ١٩٣١م، ورقة ٢٥، ص ١٠٢.

١٢٠- كاثلين. ام. لانكي، تصنيع العراق، ترجمة: محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مطبعة دار التضامن، بغداد، ١٩٦٣م، ص ٧٥.

١٢١- ايرلاند، المصدر السابق، ص ٢٨٨.

١٢٢- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨م، بيروت، ١٩٦٥م، ص ٣٧.

١٢٣- توماس، المصدر السابق، ص ٢٤.

١٢٤- هنري. أ. فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة: عبد المسيح جويدة، مطبعة السريان، بغداد، ١٩٤٥م، ص ٣٩.

١٢٥- ايرلاند، المصدر السابق، ص ٤٥.

١٢٦- ولسن، المصدر السابق، ص ٧٥.

١٢٧- المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

١٢٨- لونكريك، المصدر السابق، ص ١٦١.

١٢٩- لقد رفض العراقيون في كل مراحل التاريخ الوجود الاجنبي، كما رفضوا كل العناصر المتعاونة مع الاجنبي لان شيمة العربي لا تسمح بالتعاون مع الاجنبي.

١٣٠- ولسن، المصدر السابق، ص ٢٦.

١٣١- كامل الجارجي ، من اوراق كامل الجادرجي، بيروت، ١٩٧١م، ص ٥١.

١٣٢- الفريق سر المر هولدن، ثورة العشرين سنة ١٩٢٠، ترجمة: فؤاد جميل، مطبعة دار الزمان، بغداد، ١٩٦٥م، ص١٠٢.

١٣٣- هولدن، المصدر السابق، ص ١٠٢.

١٣٤- كبة، المصدر السابق، ص ٢٠.

١٣٥- رجاء حسين الخطاب، عبد الرحمن النقيب (حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه)، بغداد، ١٩٨٥م، ص٢١.

١٣٦- الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ٢٩.

١٣٧- م. و. و. الملف ص/١٠، السكك الحديدية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٢م، تقري لجنة المالية، ورقة ١٨٣.

١٣٨- C. O. British Report , 1920 -1922 , p. 93

١٣٩- الدراجي، المصدر السابق، ص ص ٢١٢ – ٢١٣.

١٤٠- من الملك فيصل الاول الى هنري دوبس في (٣ نيسان ١٩٢٤م) م. و. و. ، الملف م/١١، البلاط الملكي، التقارير المالية والاقتصادية، ورقة ٧٠.

١٤١- المصدر نفسه.

١٤٢- لجنة مناقشة معاهدة عام ١٩٢٤ (نسخة مصورة في المكتبة المركزية، جامعة بغداد) ص ٦٠.

١٤٣- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، ص ص ٤٦- ٤٧.

١٤٤- لجنة مناقشة المعاهدة، ص ٦١.

١٤٥- المصدر نفسه.

١٤٦- الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢، ص ١٨٢.

١٤٧- المصدر نفسه، ص ١٨٤.

١٤٨- لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٧٨م، ص ٣٢٦.

١٤٩- المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

١٥٠- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، ص ٢٢٦.

١٥١- الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، ص ٢٨٦.

١٥٢- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ – ١٩٧٤م، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٥م، ص ١٤٤.

١٥٣- المصدر نفسه، ص ص ١٤٥ – ١٧٠.

١٥٤- الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، ص ٧.

١٥٥- اللك يساوي ١٠٠٠٠٠ روبية

١٥٦- محاضر مجلس الاعيان (الدورة الاولى) الاجتماع الغير اعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة ٢٣ المنعقدة في (٣ ايلول ١٩٢٨ م)، ص ١٣٩.

١٥٧- محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي الرابع، الجلسة ٢٩ في (٣ حزيران ١٩٢٩م)، ص ص١٨٠ -١٨١.

١٥٨- محاضر مجلس الاعيان، الاجتماع الاعتيادي السادس، محضر الجلسة الرابعة، في (١٦ تشرين الثاني ١٩٣٠م)، ص٢٧.

١٥٩- ناجي شوكت، المصدر السابق، ص ١٨٠.

١٦٠- جريدة العراق، العدد ٢٦٧٤، السنة التاسعة، كانون الثاني ١٩٢٩م.

١٦١- الدراجي، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

١٦٢- فرج، المصدر السابق، ص ٣٢٥.

١٦٣- الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٣، ص ٢٠٠.

١٦٤- المصدر نفسه، ص ٢٠٠.